Āfāq al-Hidārah al-Islamiyyah

A Biannual Journal on the Horizons of Islamic Humanities

Issue No. 12, Spring and Summer 2003

- **Publisher:** Institute for Humanities and Cultural Studies (IHCS)
- **Director:** Prof. Mehdi Golshani
- **Editor-in-Chief:** Dr. Sadiq Ainawand
- **Issue Editor:** M. Kaiss Al-Kaiss
- **Production Manager:** Rahmatollah Rahmatpour

ISSN 1562-6822

Mailing address

Āfāq al-Hidārah al-Islamiyyah
Institute for Humanities and Cultural Studies (IHCS)
P. O. Box: 14155-6419, Tehran 14374, Iran
Tel: 98-21-8046891–3
Fax: 98-21-8036317
1. E-mail afaq@ihcs.ac.ir
2. E-mail Al Kaiss@ihcs.ac.ir

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

ĀFĀQ AL–HIḌĀRAH AL–ISLAMIYYAH is a biannual journal published by the Institute for Humanities and Cultural Studies. The authors assume responsibility for their views expressed here. Articles and photographs may be reproduced provided that ĀFĀQ AL–HIḌĀRAH AL–ISLAMIYYAH is cited.

بسم الله الرحمن الرحيم

آفاق الحضارة الاسلامية

تصدر عن معهدالعلوم الانسانية والدراسات الثّقافيّة
عددان في السنة (نصف سنويّة)
العددالثاني عشر، السنةالسادسة ٢٦ / رجب / ١٤٢٤ هـ.
مهر ١٣٨٢ هـ ش / ايلول ٢٠٠٣ م

رقم المنشورالقياسي الدولي ٦٨٢٢ ـ ١٥٦٢

▣ المديرالمسؤول: الدكتور مهدي گلشني (رئيس معهدالعلوم الإنسانيّة والدّراسات الثّقافيّة)
▣ تحت اشراف هيئة استشاريّة
▣ رئيس التحرير : الدكتور صادق آئينه‌وند
▣ مديرالتحرير : قيس آل قيس
▣ مديرالنشر: رحمت‌الله رحمت‌پور
▣ المطبوع : ١٠٠٠ نسخة
▣ المشرف الفنّي على الطباعة: سيد ابراهيم سيد علي
▣ المطبعة: شركة طباعة بهمن
▣ الثمن: ٣٥٠٠ ريال
▣ الاشتراك السنوي: ٧٠٠٠ ريال
▣ العنوان: الجمهورية الاسلامية الايرانيّة
طهران، شارع كردستان، رقم ٦٤، الرقم البريدي ١٤٣٧٤
▣ الهاتف: طهران: ٨٠٥٣٩٣٤ و ٨٠٣٦٣٢٠ و ٣-٨٠٤٦٨٩١، الفاكس: طهران: ٨٠٣٦٣١٧
Email afaq @ ihcs.ac.ir
Email AL Kaiss @ ihcs.ac.ir

العولمة الاقتصاديّة واقتصاديات العالم الإسلامي

الدكتور سيد حسين ميرجليلي
أستاذ مساعد بكليّة الاقتصاد
ومساعد الشؤون التعليميّة
بمعهد العلوم الإنسانيّة والدراسات الثقافية
وزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا *

المستخلص

ظاهرة العولمة الاقتصادية، تعني حركة دمج العالم اقتصادياً، وهي مسيرة كثرة اندماج الأسواق العالمية للسّلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

وأهم مظاهر العولمة هي:

- تزايد التجارة العالميّة.
- تزايد الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المالي.
- التقدم في الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الإندماج المالي
- تزايد دور الشركات المتعدّدة الجنسيّات أو عابرة الحدود.
- تنفيذ سياسة التحرّر الإقتصادي.

اندماج الأسواق العالميّة، هو العامل الرئيسي في العولمة الإقتصاديّة.

* www. hmirjalili. 4t.com

h.jalili @ ihcs.ac.ir

لتقييم العولمة الاقتصادية وفق مبتنى العالم الإسلامي، يجب الإنتباه إلى أنّ التوحّد البشري والحكومي والاقتصادي مؤيد من الناحية العقائدية الإسلامية. وبما أنّ الدول الإسلامية متخلّفة اقتصادياً، لذا يكون اندماجها بالاقتصاد العالمي سبباً يجعل لها مكانة في تقسيم العمل الدولي (International Division of Labor)، ومكانة في انتاج وصادرات السّلع الأوّلية والمواد الخام والصناعة الأوّلية.

بالإضافة إلى أنّ الأقطار المصدرة للبترول تواجه تحدّيات من جانب تطوّر أسواق النفط الورقيّة، واتفاقية سياسة المنافسة واهتمامات البيئة، واندماج شركات النفط العالمية.

أما الخطوط الرئيسية للاستراتيجية الاقتصادية من أجل مكافحة تحديات العولمة الاقتصادية فهي:

- تنمية الصادرات غير النفطيّة وإنعاش إتفاقيات التجارة الحرّة.
- التخطيط الاقتصادي من أجل خلق الأفضليّة النسبيّة.
- اجراء اصلاحات الهيكلية في الاقتصاد كي ينطبق تدريجياً مع تطورات الاقتصاد العالمي.

١ ـ المقدّمة

العولمة، هي ظاهرة ذات أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية.

ظاهرة العولمة الاقتصادية هي حركة دمج العالم اقتصادياً بواسطة تخطّي الحدود الاقتصادية (الجمركيّة)، وكانت موجودة من قبل. أمّا هذه الحركة الجديدة فكانت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين الميلادي تتسارع بواسطة الثورة التقنيّة في مجال الإتصالات والمعلومات.

تنطلق العولمة الاقتصاديّة من النظريّة القائلة إنّ التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني حيث يعمل على انفتاح الأسواق، وإزالة القيود المتواجدة أمام حرية التجارة، وتشجيع استثمار الأموال عبر الحدود. بالإضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد، واستغلال الأفضليّة النسبيّة، وتحسين معدّلات

النمو الاقتصادي.[١]

يجب علينا أوّلاً أن نعرف هذه الظاهرة، ومن ثم تقيّمها بالنسبة لوجهة النظر الإسلامية واقتصاديات العالم الإسلامي. ففي هذه المقالة (وبعد تعريف العولمة الاقتصادية ومعرفة مظاهرها) نبحث عن تقييم العولمة الاقتصادية بالنسبة للعقيدة الإسلامية، وكذلك بالنسبة للظروف الراهنة في اقتصاد العالم الإسلامي عامّة، والدول المصدرة للبترول خاصّة.

٢ ـ تعريف العولمة الاقتصاديّة [٢]

نقطة البداية، هي معرفة العولمة. تعريف العولمة الاقتصاديّة هي عبارة عن: «مسيرة كثرة اندماج الأسواق العالميّة للسّلع والخدمات وعوامل الإنتاج».

وتبيين أجزاء هذا التعريف هو:

أ ـ المسيرة: هذه الظاهرة هي عمليّة (Process)، وليست مشروعاً (Project).

ب ـ كثرة الإندماج: تؤدي هذه الظاهرة إلى تماسك أكثر في الإقتصاد القومي.

ج ـ الأسواق العالميّة: هذه الظاهرة تتحقق في الأسواق العالميّة، لا في السوق الداخلي.

د ـ السلع والخدمات وعوامل الإنتاج: إندماج الأسواق العالميّة يتحقق في الأسواق الثلاثة، وهي:

- أسواق السّلع.
- أسواق الخدمات.
- أسواق عوامل الإنتاج (العامل + رأس المال).

إندماج أسواق السّلع يتحقق بواسطة انخفاض الحواجز التجارية كالتعرفات الجمركيّة وغيرها. ومن آثار العولمة الاقتصادية، تغيير موقع الصناعات (Re-Location)، وبعبارة أوضح عولمة الإنتاج (Globalization of production)؛ ولذلك، الاقتصاد المعولم (Globalized economy) يعتبر نوعاً من الاقتصاد على الصعيد العالمي، حيث اندمجت الاقتصادات القومية وأصبحت متوحدة (Consolidated) يشملها سقف الاقتصاد العالمي.

وهنا تظهر خصوصية تمييز العولمة والتدويل (internationalization).[٣]

يعتبر نمو حجم التجارة وتنوعها وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ونشاطات الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية؛ والجدير بالذكر هو أنّ الاقتصاد العالمي قبل الحرب العالمية الأُولى وصل إلى قمّة العولمة. والآن يواجه الاقتصاد العالمي موجة أخرى أوسع نطاقاً مما كان عليه. وبظهور ظاهرة العولمة الاقتصادية يجب أن نميّز بين مصطلحي «الاقتصاد الدولي» (International Economy) و «الاقتصاد المعولم» (Globalized Economy).

ونتمكن القول أنّ الاقتصاد الدولي (المذكور أعلاه) حالة تضم وحدات اقتصادية تكوّن بمجموعها الاقتصاد القومي. أما الاقتصاد المعولم (المشار إليه أعلاه) فهو نوع من البنى الاقتصادية أُدغمت (وعلى المستوى العالمي) ببعضها وأصبحت بنية واحدة تحت شمولية الاقتصاد العالمي.

٣ ـ مظاهر العولمة الاقتصادية

للعولمة الاقتصادية مظاهر مختلفة؛ أهمها:

- إزدياد التجارة العالمية.
- إزدياد الاستثمار الأجنبي المباشر والمالي.
- التقدم في مجال الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات.
- الإندماج المالي.
- تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيّات.
- سياسة التحرر الاقتصادي.[٤]

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی

١ ـ ٣ ـ ازدياد التجارة العالمية

نشاهد في مجال التجارة العالمية نمو السّلع والخدمات بصورة غير مسبوقة، سيّما في العقود الأربعة المنصرمة. والحقيقة أنّ التجارة العالمية أخذت تتزايد وبسرعة فائقة منذ الحرب

العالمية الثانية، واستمرّت بالتزايد خلال السنوات التي تلت الحرب، حيث أنّ زيادة الصادرات والمستوردات أصبحت عاملاً رئيسياً للإنفتاح الاقتصادي، وسبباً لتبديل التفرق الاقتصادي العالمي (Economic Fragmentation) إلى وحدة (consolidation) اقتصادية عالمية؛ حيث تضاعفت صادرات السلع من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٩٧ م، بنسبة ٦ ٪ (ستة بالمائة) سنويّاً، والإنتاج العالمي الإجمالي (GWP)، تضاعف سنويّاً بنسبة ٣/٧ ٪ (بالمائة). أو بعبارة أخرى يمكننا القول: إنّ التجارة قد تضاعفت ١٧ مرة، والإنتاج العالمي الإجمالي (GWP) قد تضاعف خلال هذه المدة ٦ مرات.

أمّا في السلع الصناعية فقد تضاعفت التجارة العالمية ٣٠ مرة، كما تضاعف الناتج العالمي (GWP)، ٨ مرات فقط.[٥]

ونستنبط من هذا أنّ التجارة العالمية كانت تنمو أضعاف معدل نمو الناتج المحلي. وهنا يمكننا القول: إنّ هذا بادرة من بوادر «العولمة الاقتصادية».

٢ ـ ٣ ـ ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المالي (portfolio)

نشاهد وبشكل مواز للحركة التصاعدية في حجم التجارة العالمية، حركة تدفق رؤوس الأموال الواردة من عبر الحدود (سواء الإستثمار الأجنبي المباشر[٦] (F.D.I)، أو الاستثمار المالي)[٧] حيث كان للعولمة المالية[٨] من خلال التدفّقات المالية (وخصوصاً الاستثمارات المباشرة) دور كبير في وصل وربط الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي.

الاستثمار الأجنبي المباشر بين عام ١٩١٧ م وعام ١٩٩٦ م قد تضاعف سنوياً بما يقارب من ١٧ مرة. وبعبارة أخرى ازداد من ٢١/٥ بيليون دولار إلى حوالي ٣٥٠ بيليون دولار (وخلال المدة المذكورة نفسها). وهذا يعني أنّ معدل الإنماء سنوياً كان بمعدل يزيد عن ١٢ ٪ (اثنى عشر بالمائة).

بالنسبة للإستثمار المالي (Portfolio)، كان معدل الإنماء في التحركية الدولية لرأس المال، أكثر من الإستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت الراهن هناك أكثر من ١٤٠ بلداً، صار

عضواً في المادة ٨ صندوق النقد الدولي، التي تؤكد على حساب جار لميزان المدفوعات[٩]. وعدد هذه البلدان أكثر من البلدان الأعضاء في سنة ١٩٩٠ م بنسبة ضعفين. كما يشمل ٧٥ ٪ من أعضاء صندوق النقد الدولي.

٣ ـ ٣ ـ التقدم في مجال الإتصالات[١٠] والتكنولوجيا المعلومات[١١] (IT)

تزايد تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الكومبيوتر بسرعة مذهلة خلال العقدين الماضيين، قد أثّر تأثيراً فعالاً على العلاقات الاقتصادية الدولية، ومناهج التجارة، ومناهج العمليات المصرفيّة بشكل واسع جداً.

والآن وبفضل التقدم التكنولوجي ووسائل الاتصالات الحديثة، يمكننا حجز الغرف في الفنادق، وحجز تذكرة الطائرات من مكاتب الخطوط الجوية، واجراء العمليات المصرفية بأشكالها المختلفة، عن طريق وسائط الاتصال المتقدمة.

نعم إن تكنولوجيا الاتصالات البعيدة، قد حقق امكانية استقرار عملية الانتاج في أقطار العالم المختلفة (العولمة الإنتاجية). كما لا يخفى على صاحب البصيرة دور انخفاض تكاليف الاتصالات الدولية المستمر قد أدى إلى سرعة انتشار عملية العولمة الانتاجية للسّلع والخدمات والعولمة المالية.

٤ ـ ٣ ـ الإندماج المالي

أصبحت مسيرة العولمة في أسواق النقود والرّساميل بعد عقد السبعينات (١٩٧٠ م) أسرع مما كانت عليه؛ كما تزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود وطلاقة (Floating) العملة الصعبة خلال نفس الفترة الزمنية المذكورة.

إضافة إلى أنّ العولمة المالية[١٢] قد فرضت سيطرتها بواسطة:

- اندماج أسواق الأوراق الماليّة.
- التأمين على الصعيد العالمي.
- طلاقة العملة الصعبة.

- فعاليات المصارف العابرة للحدود.
- التمويل العالمي.
- الواسطة العالمية للدفع.
- تحرير التجارة للخدمات المصرفيّة.
- وضع المقاييس العالمية الموحدة للمصارف (من قبل لجنة بال في سويسرا).
- العمليات المصرفية الألكترونيّة واندماجات واستحواذات[١٣] (M&A) المصرفية.

وتعتبر هذه النقاط من أهم أبعاد العولمة المالية والمصرفية.[١٤]

٥ ـ ٣ ـ تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للحدود

سيادة العولمة الاقتصادية، خاصة عن طريق انخفاض الحواجز الاقتصادية، عامل مهم في ازدياد مجال وفعالية ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات (أو العابرة للحدود)، بالإضافة إلى أنّ عملية الإندماج والإستحواذ (M&A) بين الشركات، أدى إلى «فائدة أكثر ـ وتكاليف أقل».

ومما لا شكّ فيه أنّ هذا قد وسّع للشركات العالمية آفاق الأسواق ونطاق الأعمال، كما أدى إلى حاكمية الشركات بدلاً عن حاكمية الدول، وهذا تحدٍّ جدي من قبل العولمة الاقتصاديّة.

٦ ـ ٣ ـ سياسة التحرر الاقتصادي

تنفيذ سياسة التحرّر الاقتصادي أدّت إلى سرعة إجراء عملية (process) العولمة الاقتصاديّة. فالتحرير الاقتصادي (خاصة في التجارة) أوجب انفتاح الأسواق والسّلع والخدمات. كما أنّ انفتاح الأسواق قد سهّل «إندماج الاقتصاد القومي» في «الاقتصاد العالمي».

وقد اشتهر عقد الثمانينات (١٩٨٠ م) بالتهافت على فكرة «التحرّر الاقتصادي» من قبل الدول المختلفة، وتشجيع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تنفيذ هذه السياسة.

الجدير بالذكر أنّ «سياسة التحرر الاقتصادي» تقلل نفوذ الحكومات والدول في الاقتصاد، وانخفاض الحواجز الجمركيّة وتحديد القوانين أمام تجارة الخدمات والإستثمار الأجنبي.

ومما يجب الإشارة إليه هنا هو أنّ العولمة الاقتصادية لا تعني انتهاء دور الدولة في الاقتصاد، بل يبقى دور الدولة فاعلاً مع العولمة، حيث تتخذ الدولة القرارات ضمن الأنظمة والقواعد العالمية، وتعيّن موقع الاقتصاد القومي ضمن اطار الاقتصاد العالمي من أجل الحصول على منافع العولمة الاقتصادية.

٤ ـ اندماج الأسواق العالمية

اندماج الأسواق العالمية هو العامل الرئيسي في العولمة الاقتصادية. حيث يتحقق اندماج أسواق السلع بانخفاض التعرفات الجمركيّة والحواجز غير الجمركية. والمنظّمة المختصّة بهذه المهمة هي «منظمة التجارة العالمية»[١٥] التي تعمل في اطار النظام التجاري المتعدد الجوانب[١٦]. وقد تطورت عملية الاندماج من خلال تنفيذ اتفاقيات حصلت نتيجة سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية منظمة الجات (GATT).

فقد تناولت هذه الجولات خفض التعريفات الجمركيّة للسّلع الصناعية والزراعية، وانهيار الحواجز أمام تجارة الخدمات والملكية الفكرية وغير ذلك من الموضوعات التجارية التي تناولتها جولات المباحثات في الدوحة «بقطر». وكلّ هذا حصل من أجل تحرر التجارة واندماج الأسواق العالمية للسّلع والخدمات.

أما بالنسبة لاندماج الأسواق المالية، فيعتبر صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، المنظمتان المختصتان في تنفيذ هذه المهمة. صندوق النقد الدولي يشجع على اتخاذ نظام طلاقة العملة الصعبة، والبنك العالمي يحث على بسط الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي المالي (portfolio).

٥ ـ تقييم العولمة الاقتصادية

إنّ تقييم العولمة الاقتصادية من الوجهة الإسلامية ونظر اقتصاديات العالم الإسلامي، وتحديات الدول المصدّرة للنفط، يكون على ما يلي

١ ـ ٥ ـ التوحيد البشري والحكومي والاقتصادي من الوجهة الإسلامية

أ ـ الاعتقاد بالتوحيد والشمولية لربوبية الخالق

- ﴿وما من إله إلّا إله واحد﴾ (المائدة: ٧٣)
- ﴿قُل هو اللهُ أحد﴾ (الاخلاص: ١)
- ﴿وقال الله لا تتّخذوا إلهين اثنين إنّما هو إله واحد﴾ (النحل: ٥١)
- ﴿الحمدُ لله ربّ العالمين﴾ (الفاتحة: ١)
- ﴿الله ربّكم وربّ آبائكم الأوّلين﴾ (الصّافات: ١٢٦)
- ﴿أغير الله أبغي ربّاً وهو ربّ كلّ شيء﴾ (الأنعام: ١٦٤)

ب ـ الإسلام دعوته عالميّة

- ﴿وما أرسلناك إلّا كافّةً للنّاس بشيراً ونذيراً﴾ (سبأ: ٢٨)
- ﴿وما أرسلناك إلّا رحمةً للعالَمين﴾ (الأنبياء: ١٠٧)
- ﴿قُل يا أيّها النّاس إنّي رسول الله إليكم جميعاً﴾ (الأعراف: ١٥٨)

ج ـ بداية الخلق وتوحّد النّاس

- ﴿كان النّاسُ أُمّةً واحدةً﴾ (البقرة: ٢١٣)
- ﴿يا أيّها النّاسُ اتّقوا الله ربّكُم الّذي خلقكم من نفسٍ واحدةٍ﴾ (النساء: ١)
- ﴿يا أيّها النّاس إنّا خلقناكم من ذكر وأُنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾ (الحجرات: ١٣)

إذن فوارق الشعوب من عوامل التعارف بين البشر، ولا يضرّ الوحدة نوع البشر.

ويمكننا الإستنتاج أنّ دمج العالم اقتصادياً مستلهم من عقيدة التوحيد وشمولية الربوبية للبارئ الخالق المصوّر (سبحانه وتعالى). عالمية دعوة الإسلام ووحدة النّاس كان مُذ بداية الخلق.[١٧]

د ـ نهاية التاريخ البشري

القرآن المجيد:

• ﴿ولقد كتبنا في الزّبور من بعد الذّكر أنّ الأرضَ يرثها عبادي الصّالحون﴾ (آل عمران: ١١٤)

• ﴿وعد اللهُ الّذين آمنوا منكم وعملوا الصّالحات ليستخلفنّهم في الأرض﴾ (النور: ٥٥)

الحديث:

• قال النبي (ص): «لو لم يبقَ في الدُّنيا إلّا يومٌ، لطوّل اللهُ ذلك اليوم حتّى يبعث فيه رجُلاً من أهل بيتي، يواطئ إسمه إسمي، وإسم أبيه إسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً». (سنن أبي داود: الجزء الرابع، باب المهدي، الرواية ٤٢٨٢، ص ١٠٦)

• قال النبي (ص): «لو لم يبقَ من الدّهر إلّا يومٌ لبعث اللهُ رجلاً من أهل بيتي يملأها عدلاً كما مُلئت جوراً». (المصدر السابق، ص ١٠٧، الرواية ٤٢٨٣)

• قال النبي (ص): «المهديُّ من عترتي من ولد فاطمة». (المصدر السابق، الرواية ٤٢٨٤)

• وفي حديث آخر: «إنّ أُمّ المهديّ (ع) من جيل الحواريين». (الكوراني: معجم أحاديث الإمام المهدي، ج ٤، ص ١٩٦)

• قال النبي (ص): «لا تذهب الدّنيا حتّى يملكَ العربَ رجلٌ من أهل بيتي، يواطئ إسمه إسمي». (سنن الترمذي، ج ٣، باب ما جاء في المهدي، ص ٣٤٣، الرواية، ٢٣١٣)

• قال النبي (ص): «يكون في أمّتي المهديُّ... فتنعم فيه أمّتي نعمةً لم ينعموا مثلها قطّ، تأتي أُكُلها، ولا تدّخر شيئاً والمال يومئذ كُدوس، فيقوم الرجل فيقول: يا مهديُّ أعطني،

فيقول خُذ». (سنن ابن ماجة، الجزء الثاني، ص ٢٣)

إنّ ظهور المهديّ (ع) الّذي يحكم بالعدل على الأرض كافة، أمل يبشّرنا به النّبي (ص)؛ ومسيرة العولمة تتجه لا محالة إلى هذا المصير المحتوم للتاريخ البشري، إلّا أنّه يجب أن تكون العولمة بالعدل والإنصاف، وألّا تبتعد عن المسيرة الموعودة التي أخبرنا بها رسول الله (ص).

لاندماج العالم اقتصادياً منافع كثيرة وكبيرة تؤدي إلى رفاهية أكثر؛ وسعادة أوفر؛ كما أنّ الإسلام يحثّ على التجارة وعلى نصيب من الكسب ﴿**للنّساء نصيبٌ ممّا اكتسبن + للرجال نصيبٌ ممّا اكتسبوا**﴾ (النساء: ٣٢)، ونتيجة للإندماج يزداد معدل التجارة العالمية ويؤدي إلى توفر الحِرَف والأعمال، ويرتفع الإنتاج والدخل، وهذا هو المطلوب.

ولكن الاقتصاد العالمي في الظروف الراهنة بعيد كلّ البعد عن منهج العدالة والمساوات، وطغى عليه الإنحراف والظلم واللّامساواة الاقتصادية. ولعلاج هذا الأمر ورفع اللّامساواة الاقتصادية من مسيرة العولمة وإيجاد التغيير اللازم يجب مساندة الدول النامية ومساعدة الدول المتخلّفة اقتصادياً وتقديم الحماية الصناعية لهم كي يكتسبوا القدرة والخبرة على الانتاج والتصدير وإظهار الأفضلية النسبية في السلع والخدمات ذات القيمة المضافة (Value-added) في البلدان النامية.[١٨]

٢ ـ ٥ ـ التخلّف الاقتصادي في الدول الإسلامية وتحدياتها للعولمة الاقتصادية

العامل الرئيس في العولمة الاقتصادية هو «اندماج الأسواق العالمية» وحين اندماج الأسواق، تظهر «الأفضلية النسبيّة»[١٩] لكل اقتصاد.

والنقطة المهمة هنا هي عند متابعة ظاهرة «الأفضلية النسبية»، تظهر مشكلة منافع التجارة حيث يكون التوزيع فيها بشكل تسوده وتطغي عليه «اللّامساواة». لأنّ الدول المتخلّفة اقتصادياً تتميز بأفضلية النسبية الطبيعية (لامتلاكها المواد الخام) إضافة إلى الصناعات الأولية، إذن فليس لها إلّا «أقلّ القيمة المضافة» (value-added).

في هذا المجال يقول «آلن و. ديردروف»: «نظرية التجارة لا تقول كما ادّعى البعض بأنّ

التجارة الدولية جيدة لكلا الطرفين في كل الحالات، خاصة نظرية الأفضلية النسبية التي تُعرّف الرابح والخاسر[٢٠] في التجارة الدولية»[٢١].

يتّسم الاقتصاد في الدول الإسلامية بصفة التخلّف. وتبلور هذا التخلّف في سمات أهمها:

- ضعف هيكل الإنتاج الداخلي.
- انحصار معظم النشاط الإنتاجي في قطاعي الزراعة والموارد الطبيعيّة.
- سيادة الاحتكار على الأسواق.
- عدم التناسب بين النُظم الماليّة والنقديّة.
- صغر حجم النشاط الصناعي.
- تخلّف الفن الإنتاجي.
- انخفاض مستويات الدخل والإدّخار والاستثمار.
- انخفاض معدّلات نمو الصادرات (وأغلبها من المواد الأوّليّة)[٢٢].

وعلى هذا نرى كافة الدول الإسلامية في حيّز مجموعة الدول النّامية.

من المشهور أنّ نمط التجارة الخارجية من حيث هيكلها السّلعيّ على الأغلب يتّبع نمط الإنتاج الداخلي وحجم الناتج فيه. وحيث يتركّز انتاج الدول الإسلامية في قطاعات النشاط الأولي مثل الزراعة، فإنّ صادراتها تعتمد على المواد الأوليّة والخام. ولمحدودية النشاط الصناعي، تعتمد هذه الدول على البلدان الأجنبية في استيراد الاحتياجات الداخلية من المنتجات الصناعية. وبما أنّ الواردات تحتاج إلى تسديد أثمانها إلى الدول التي صدّرتها، لذا فإنّ صادرات الدول الإسلامية تتّجه عادة إلى الدول الصناعية الرئيسية.

أمّا الواردات فيكون أغلبها من السلع الإنتاجيّة بقسميها الوسيطة والرأسمالية، والنتيجة هي أنّ أغلب هذه الدول تحقق عجزاً في موازين تجارتها الخارجية نتيجة لزيادة الواردات على الصادرات (حتى استيراد السّلع الإستهلاكيّة والزراعيّة وما شابهها)، فضلاً عن الحاجة إلى السّلع الرأسمالية اللّازمة لإنشاء وتشغيل وحدات الإنتاج الصناعي.

فلذلك تعرّضت الدول الإسلامية لتدهور شروط التبادل التجاري[٢٣] (أي نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات)، لأنّ معظم صادرات الدول الإسلامية من المواد الأوليّة

التي تتّجه أسعارها للانخفاض النسبي مقابل السّلع الصناعية المستوردة.

وكما أشرنا أعلاه، إنّ أغلب الدول الإسلامية (وبعبارة أخرى دول أعضاء المؤتمر الإسلامي ـ oic) ضمن قائمة الدول المصدّرة للمواد الخام والسلع الأوليّة، والحال أنّ أهم السّلع المستوردة من قبل دول أعضاء هذه المنظمة هي السّلع الصناعية.

نعم إنّ حوالي ٤٠ ٪ من صادرات دول المنظمة المذكورة (أي ـ oic) تتكوّن من النفط الخام ومشتقاته، وإنّ حصّة المحروقات تشكل ٥٠ ٪ من صادرات هذه الدول.

بالإضافة إلى ذلك تكون حصّة المواد الأوليّة والسّلع البسيطة من صادرات ٣٠ بلداً من البلدان الأعضاء، تبلغ ٧٥ ٪.

بناءً على هذا تكون المواد الأوليّة والسّلع الإبتدائية في مجال أنواع صادرات البلدان الأعضاء في منظمة «oic» في غاية الأهمية.

من جهة أخرى تكون حصّة السّلع الصناعية من واردات البلدان الأعضاء في منظمة «oic» أكثر من ٧٥ ٪.[٢٤]

في هذه الظروف والأوضاع يكون اندماج الدول الإسلامية بالاقتصاد العالمي سبباً لسيادة اختصاص الاقتصاد الوطني للدول الإسلامية في مجال الإنتاج وصادرات السّلع الابتدائية والمواد الخام (على مستوى البترول، والإنتاج الزراعي، والمواد المعدنيّة، والصناعة الأوّليّة).

وثبت هذا الإدّعاء مصداقيته في الاختبار الّذي أجريته على احصائيات التجارة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.[٢٥] أما طريقة حلّ هذا التحدي فهي إيجاد الأفضليّة النسبيّة في السّلع ذات القيمة المضافة (Value-added).

٣ ـ ٥ ـ التحدّيات التي تواجه الدول الإسلامية المصدّرة للنفط في إطار العولمة

يُعدّ النفط من أهم موارد الثروة المعدنية في العالم الإسلامي. ويحتل العالم الإسلامي في مجال استخراج وصادرات النفط الخام مكانة هامّة في عالم اليوم. وفي منظمة الدول المصدّرة للنفط (opec)[٢٦] تحتل الدول الإسلامية مكان الصدارة.[٢٧] أما أهم التحديات التي تواجه

النفط في العولمة الاقتصادية، فهي:

١ ـ تطور أسواق النفط الورقيّة التي تعمل بصورة موازية لمبادلات النفط الحقيقية وتؤثر عليها بشكل مباشر. ففي الاقتصاد العالمي المعولم يتضاعف دور بورصة النفط وهذا يعني أنّ سعر النفط في الأسواق العالمية عامل اقتصادي يحدّ من قدرة الدول المصدّرة للبترول في تعيين أسعار النفط بشكل مؤثر للغاية، ويعتبر هذا أهم تحدٍّ في العولمة الاقتصادية.

٢ ـ التحدي الثاني الموجّه للدول المصدّرة للنفط في إطار العولمة، يتمثل في اتفاقية «سياسة المنافسة» والتي سيُصادق عليها في المستقبل القريب من قبل منظمة التجارة العالمية. وطبقاً لمفاد هذه الاتفاقيّة تُعتبر منظمة أوبك (opec) نوعاً من الإحتكار في سوق التجارة العالمية، لذا فإنّها ستواجه أزمة الذاتية (الهويّة) من أجل إدامة حياتها الاقتصادية.

٣ ـ أما التحدي الثالث الذي تواجهه الدول المصدّرة للبترول فهو منظمات وجمعيات «الإهتمام بالبيئة» وقد يكون لقراراتها أثر فاعل على طلب النفط وعلى عائداته. نعم إنّ موضوع البيئة قد يؤثر على أهمية النفط كسلعة استراتيجية ومصدر للطاقة. وكما يؤثر على استخراج واستهلاك وتجارة البترول ومنتجاته عالمياً. وخاصة عندما نشاهد ردّ الفعل العنيف ضد العولمة الإقتصادية وآلياتها في السيل العرم للجماعات والتكتّلات البشرية التي أعدتها حركة الإهتمام بالبيئة وأخرجتها للعالم على شكل مظاهرات عظيمة، ومن المؤمل أن تزداد هذه الإعتراضات خلال الأزمنة الآتية.

٤ ـ والتحدي الرابع هو عمليات إدغام الشركات البترولية العالميّة. وهذه العملية تؤثر على عائدات الدول المصدّرة للنفط وخياراتها وعلى التقدم التكنولوجي لصناعة النفط. كلّ هذا يقلل من تأثير الدول المستخرجة والمصدّرة للبترول على سوق النفط العالمي وأسعاره.

نعم إنّ للبترول دوراً مركزياً في اقتصاديات الدول الإسلامية المصدّرة من حيث حصّته في إجمالي الناتج القومي والصادرات السّلعيّة ومصدر الدخل الرئيسي لتلك الدول، وهذا يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والإمكانات التنمويّة في الدول المصدّرة للنفط. ولذلك البترول يعتبر مصدراً رئيسياً لتمويل مشروعات التنمية وخاصة تمويل مشروعات التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من هذه التحديات الأربعة، سيبقى للبترول دور مهم في الإقتصاد العالمي خلال العقد الآتي. وهذا يلقي مسؤولية استغلال العائدات النفطيّة على عاتق الدول الإسلامية المصدّرة للنفط. ويمكن أن تكون هذه الفرصة آخر فرصة للدول الإسلامية النفطيّة لإيجاد مصدر دخل بديل، والفرصة هذه تتناهى ولا تتكرّر.

٦ ـ الإستراتيجية الاقتصاديّة لمجاهدة تحديات العولمة الاقتصادية

يمكن مكافحة ومجاهدة التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم الإسلامي في إطار العولمة ضمن استراتيجية اقتصادية مدروسة تكون خطوطها الرئيسية:

أ ـ تنمية الصادرات غير النفطية في الدول المصدّرة للبترول، والتوسّع في إنتاج البتروكيمياويّات ومشتقّات النفط.

ب ـ تنمية العلاقات بين الدول الإسلامية، خاصة النزعة الإقليمية (regionalism)، وتوسيع الإتّفاقيات التجاريّة الحرّة بين بلدان العالم الإسلامي.

ج ـ التخطيط الاقتصادي لخلق الأفضليّة النسبيّة في اقتصاد الدول الإسلاميّة من أجل إنتاج السّلع الصناعيّة ذات القيمة المضافة (Value added).

د ـ اجراء اصلاحات الهيكلية في الاقتصاد كي ينطبق تدريجياً مع تطورات الاقتصاد العالمي ويُساير متطلبات الإقتصاد المعولم.

هذه التوصيات الاقتصاديّة أساسية لإعداد الأمة الإسلامية من أجل مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية. كما إنّ الإهمال وعدم المبادرة إلى تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية المقترحة يؤدي إلى انفتاح السبيل على الأمة الإسلامية وهذا ما أنكره القرآن المجيد حيث قال: ﴿لَنْ يَجْعَلَ اللهُ للكافرينَ علىٰ المؤمنينَ سَبيلاً﴾، وقول الباري (عزّ وعلا) هذا؛ يهوّل مسؤولية المفكّرين والمخطّطين والمنفّذين في العالم الإسلامي.

٧ ـ النتيجة

العولمة الاقتصادية (وبواسطة اندماج العالم اقتصادياً) تمنح الفرص، وتوجه التحديات

للعالم الإسلامي.

وأهم الفرص هي فرصة الإنعتاق والنجاة من التخلّف الاقتصادي السائد في الظروف الحالية، نتيجة ظاهرة العولمة الاقتصادية.

أما تحديات العولمة الاقتصادية فيستطيع العالم الإسلامي أن يُحدّ من سيطرتها وينجو من زمام مقودها بـ:

- التنمية للصادرات غير النفطيّة.
- الإكثار من اتفاقيات التجارة الحرّة في العالم الإسلامي.
- التخطيط الاقتصادي الهادف من أجل خلق الأفضلية النسبيّة.
- اجراء اصلاحات الهيكلية في الاقتصاد بالشكل الذي يـلائم تـطوّرات الاقـتصاد العالمي.

وبذلك تتمكن الأمة الإسلامية أن تعدّ نفسها لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

الهوامش

1. Frankel,j,Globalization of the economy, 2000, p.35.
2. Economic Globalization.

٣. ميرجليلي، ١٣٨٠، ص ٤.

٤. ميرجليلي، ١٣٨١، (المؤتمر)، صص ٧ ـ ٣.

5. W.T.O Globalization and Trade, 1998, p. 33.
6. foreign Direct Investment.
7. foreign portfolio investment.
8. financial Globalization.
9. current account of balance of payment.
10. communications.
11. Information Technology.
12. Financial Globalization.
13. Mergers and Aquisitions.

١٤. ميرجليلي، ١٣٨١، (مجلة فصلية‌نامه مفيد)، صص ٦٥ ـ ٥٤.

15. World Trade Organization (W.T.O).
16. Multi-lateral Trading System.

١٧. انظر على سبيل المثال إلى چيرا ١٩٩٢ و ٢٠٠١ ومنان وقحف وأحمد، ١٩٩٢.

١٨. راجع عمر چيرا، ٢٠٠١.

19. comparative advantage.
20. winner and loser.
21. A. Deardorff, 1998, p.3.

٢٢. محمد عبدالمنعم عفر، ١٩٨٥، صص ٥٥ و ١١٢، وأيضاً انظر: The Islamic Nation, 1995, pp. 15-23.

23. Terms-of-Trade.

٢٤. حسن مرزوقي، ١٣٧٩، ص ٢٦٧.

٢٥. انظر، ميرجليلي، العولمة الاقتصادية؛ بعض التحديات والحلول، ١٣٨٠، ص ٦٤.

26. organization of petroleum exporting countries. (opec)

٢٧. عدا فنزويلا فقط، دول أعضاء opec هي: جمهورية إيران الإسلامية، السعودية، نيجريا، العراق، الكويت، الامارات المتحدة العربيّة، قطر، ليبيا، الجزائر وأندونيسيا.

المصادر

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الكوراني العاملي، علي، «معجم أحاديث الإمام المهدي»، الجزء الرابع.

٣ ـ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، «سنن أبي داود»، الجزء الرابع، دار إحياء السنّة النبويّة، بدون تاريخ.

٤ ـ أبو عيسى الترمذيّ، «سنن الترمذيّ»، الجزء الثالث.

٥ ـ الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، «سنن ابن ماجة»، الجزء الثاني، دار إحياء الكتب العربيّة.

٦ ـ طاهر، جميل، «النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، ديسمبر ١٩٩٧، الكويت. (API-working paper series/Arab planning Institute)

٧ ـ ميرجليلي، الدكتور سيد حسين، «العولمة الاقتصادية؛ بعض التحديات والحلول»، مؤتمر العولمة الاقتصادية، وزارة التجارة الإيرانية، طهران، بهمن ١٣٨٠ ش (مجموعة المقالات).

٨ ـ ميرجليلي، الدكتور سيد حسين، «العولمة الاقتصادية، نظام التجارة المتعدد الأطراف وبرنامج التنمية الرابع في ايران»، مؤتمر التحديات وآفاق التنمية في ايران، اسفند ١٣٨١ ش، طهران.

٩ ـ ميرجليلي، الدكتور سيد حسين، «العولمة المصرفية ومستلزماتها في العمليات المصرفية في ايران»، مجلة فصلية جامعية «نامه مفيد»، جامعة المفيد، رقم ٣١، آبان ١٣٨١ ش، قم، ايران.

١٠ ـ عبدالمنعم عفر، محمد، «التخطيط والتنمية في الإسلام»، دار البيان العربي، ١٩٨٥.

١١ ـ مرزوقي، حسن، «امكانيات التبادل بين الدول الإسلامية»، مؤتمر تنمية العلاقات الاقتصادية ـ التجارية بين الدول الإسلامية، مؤسسة البحوث والدراسات التجارية، طهران، ايران، شهريور ١٣٧٩ ش.

12 - chapra, M.Umer, **"Islam and the economic challenge"**, the Islamic foundation and the international institute of islamic thought, 1992.

13 - chapra, M.Umer, **"Islamic Economic thought and the New global economy"**, Islamic Economic studies, vol 9, No.1, sep. 2001.

14 - World Trade Organization, **"Globalization and Trade"**, Annual Report 1998 WTO, Geneva, switzerland.

15 - Mannan, M.A, Manzer khahf and Ausaf Ahmad, **"International Economic Relations from Islamic perspectives"**, Islamic Development Bank, jeddah,

saudi Arabia, 1992.

16 - Deardorff, Alan V., **"Benefits and costs of following comparative Advantage"**, Research seminar in International Economics, the Unitersity of Michigan, january 1998.

17 - Frankel, jeffrey, A., **"Globalization of the Economy"**, National Bureau of Economic Research (NBER) working paper 7858, Aug. 2000.

18 - Hassan, M.kabir, **"Globalization and sustainable Development in the OIC countries"**, University of New orlean, U.S.A, April 2002.

19 - Memon, Ali Nawas, **"The Islamic Nation; status & future of Muslims in the New world order"**, writer's inc. international, 1995.

20 - Haider Naqvi, syed Nawab, **"Globalization, Reginalism and the OIC"**, journal of Economic cooperation Among Islamic Coutries, Vol. 19, 1998.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی